

إعلان المنتدى الوزاري ٢٠٢١

حول

"مستقبل الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية: بناء رؤية لواقع ما بعد جائحة كوفيد-19"

الثلاثاء، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١

نحن المشاركون والمشاركات في المنتدى الوزاري في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021،

أولاً، نؤكد على ما يلي:

- التزامات الدول العربية¹ تجاه أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ وبالأخص الهدف 1.3 الذي يدعو إلى "استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام 2030".
- **الحق العالمي في الضمان الاجتماعي** كما هو مذكور في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل والميثاق العربي لحقوق الإنسان واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وأيضاً الميثاق العالمي بشأن اللاجئين واتفاق الأمم المتحدة العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.
- **المبادئ المذكورة في الوثائق الدولية والإقليمية عن الحماية الاجتماعية** مثل اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٢ بشأن المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي والتوصية بشأن الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية رقم 202 لعام 2012 وغيرها.
- **الالتزام بتحقيق الوصول الشامل إلى حماية اجتماعية شاملة وكافية ومستدامة، وضمان حصول جميع المحتاجين على الدخل الأساسي والرعاية الصحية الأساسية المدرجة في النداء العالمي من أجل التعافي الذي يركز على الإنسان والذي تبناه مؤتمر العمل الدولي في حزيران/يونيو 2021.**
- **دعوة الأمين العام للأمم المتحدة العالمية من أجل تسريع العمل نحو خلق الوظائف وتقديم الحماية الاجتماعية والاستثمار في ذلك بهدف القضاء على الفقر وتحقيق التعافي المستدام.**

ثانياً، نسلم بـ:

- أنه على الرغم من الجهود والتقدم المحرز في التغطية التي توفرها برامج الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية، فقد واجهت هذه المنطقة تحديات في ضمان التغطية الشاملة قبل جائحة كوفيد-19، لا سيما بالنسبة لمجموعات مثل القوى العاملة غير الرسمية والأطفال والنساء واللاجئين والسكان المتنقلين.
- أن المنطقة العربية، كسائر المناطق في العالم، ستستمر في مواجهة العديد من الصدمات بما في ذلك الصدمات المتعلقة بالمناخ وغيرها من الصدمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتي تتطلب وجود أنظمة حماية اجتماعية شاملة، قوية وقادرة على الاستجابة للصدمات.

¹ بحسب الترتيب الأبجدي باللغة العربية للدول المشاركة في المنتدى: المملكة الأردنية الهاشمية، والإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والجمهورية التونسية، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية السودان، وجمهورية الصومال الفيدرالية، وجمهورية العراق، وسلطنة عُمان، ودولة فلسطين، ودولة قطر، ودولة الكويت، والجمهورية اللبنانية، ودولة ليبيا، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية، والجمهورية اليمنية.

■ أن أنظمة الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية كانت، قبل الجائحة، لا تزال تواجه تحديات جمة من ناحية التغطية والتمويل والملائمة والشمول وتواجه تحديات لها علاقة بالحوكمة والتنسيق وتمويل الحماية الاجتماعية.

■ أن الجائحة قد فاقمت التحديات الاجتماعية والاقتصادية وتلك المتعلقة بالعمالة في المنطقة والمرتبطة بالفقر وعدم المساواة والبطالة وعدم المساواة بين الجنسين والعمل غير المنظم في معظم أنحاء المنطقة.

■ الحكومات العربية قد قامت بإجراء حزمة من التدخلات وبرامج الاستجابة في قطاع الحماية الاجتماعية خلال جائحة كورونا تميزت بسرعة الاستجابة والابتكار على مستوى السياسات والتنفيذ.

وأخيراً، نشدد على:

■ الدور الأساسي للحماية الاجتماعية في تسريع التعافي المستدام "الأخضر" من الوباء والذي يركز على البعد الإنساني.

■ أهمية المتابعة في تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية وتوفير برامج قائمة على المساهمات وبرامج غير قائمة على المساهمات بحيث تكون متكاملة وشاملة ومستدامة وتساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، والتنمية البشرية والنمو الشامل.

ولذلك، فإننا نلتزم بالعمل على المحاور الأربعة التالية والمبادئ ذات الصلة من أجل مستقبل الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية بما يتماشى مع الأولويات الوطنية، والعمل التدريجي تجاه الوفاء بالالتزامات الواردة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية، وكذلك الأولويات الوطنية، وفي حدود القدرات والموارد الوطنية المتاحة:

1. تعزيز التغطية - توفير الحق في الحماية الاجتماعية للجميع من خلال أنظمة حماية اجتماعية كافية وشاملة ولا تهمل أحداً

■ تحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة بشكل تدريجي، وبالتالي عدم إهمال أحد، من خلال تعزيز النهج القائم على الحقوق ونهج الحياة للحماية الاجتماعية ومبادئ عدم التمييز والمساواة.

■ إعادة النظر بالجهود من أجل توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل الفئات الأكثر عرضة للمخاطر بشكل خاص مثل الأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والعاملين في القطاع غير المنظم والاقتصاد الريفي واللاجئين والعمال المهاجرين، بمن فيهم غير المسجلين والأشخاص المتنقلين.

■ تأمين حصول جميع العاملين والعاملات في كل القطاعات، المنظمة وغير منظمة، على خدمات الحماية الاجتماعية الكافية وجعل نظم الحماية الاجتماعية أكثر شمولاً وفعالية لتكون عامل مساعد في وضع الاستراتيجيات الوطنية المنظمة لسوق العمل.

- تسريع الجهود لتحقيق الحماية المالية للحصول على الخدمات الصحية، والتعليمية وغيرها من الخدمات الأساسية كأمر محوري في الحماية الاجتماعية.
- التأكد من أن خدمات الحماية الاجتماعية المقدمة كافية وتؤدي لحياة كريمة للمتفعين وتغطي المخاطر المرتبطة في دورة حياة الفرد.

2. الاستجابة للصدمة - تعزيز مرونة أنظمة الحماية الاجتماعية للخدمات المستقبلية

- الاستثمار في أنظمة حماية اجتماعية قوية متكاملة لجهة المخاطر التي تستجيب لها، وشاملة، ومبنية على الاستحقاقات، وممولة بشكل جيد ومبنية على تشريعات توفر أساساً قوياً للاستجابة للصدمة.
- تعزيز جاهزية أنظمة الحماية الاجتماعية الوطنية، بما في ذلك آليات الاستهداف والتسجيل واسع النطاق وبناء قواعد البيانات الشاملة والمحدثة دورياً والدفع بتوقيت ملائم للاستجابة بسرعة وبشكل مناسب في أوقات الأزمات. هذا بالإضافة الى ضرورة تطوير الآليات القائمة لمعالجة الشكاوى وجعلها أكثر نجاعة.
- الاعتراف بالمسؤولية المشتركة والوفاء بها بين الجهات الوطنية والجهات الفاعلة في مجال الحماية الاجتماعية الإنسانية² لتحسين المواءمة والتكامل بين الجهود الإنسانية بما ينسجم مع الأهداف العامة أو الإطار الكلي لتعزيز النظم الوطنية للحماية الاجتماعية، وخصوصاً في الدول الهشة.

3. تحسين آليات التمويل - من أجل أنظمة حماية اجتماعية شاملة، وكافية ومستدامة

- التوسيع التدريجي لقاعدة تمويل الحماية الاجتماعية من أجل سد فجوات التغطية وتحقيق الكافية، مع تعزيز الكفاءة والاستدامة والعدالة في التمويل.
- تعزيز نهج الحماية الاجتماعية الشاملة والإلزامية من خلال تكامل البرامج القائمة على المساهمات وتلك الممولة من الحكومة والتي تضمن الإنصاف والتضامن في مزيج التمويل فيما بين الأجيال وعبرها.
- الاستفادة من الضرائب التصاعديّة وآليات التمويل القائمة على المساهمات لتوسيع تمويل الحماية الاجتماعية، جنباً إلى جنب مع الجهود المبذولة لإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام

2 الجهات الفاعلة في مجال الحماية الاجتماعية الإنسانية تضم عاملون وعاملات في المجال الإنساني من المدنيين (محلين و/أو دوليين، من الأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات الدولية، حكوميين أو غير حكوميين) الملتمزمين بالمبادئ الإنسانية والذين يشاركون في العمل الإنساني والإغاثي.

وترشيده، والعمل على الاستفادة بشكل أفضل من مصادر التمويل البديلة ومن ضمنها الزكاة.

■ عند الحاجة، العمل مع الشركاء المعنيين لاستكمال مصادر التمويل المحلية بالتمويل الدولي والإنساني، لا سيما للبلدان التي تواجه أزمات وتدفق اللاجئين.

4. تعزيز الحوكمة والتنسيق - مناهج متكاملة ومنسقة للحماية الاجتماعية بهدف تحقيق أثر أكبر

■ تعزيز التشريعات لضمان حماية اجتماعية متكاملة وكافية خلال دورة الحياة للجميع وتعزيز التنسيق وزيادة الأثر والتقليل من وجود برامج متشابهة أو مشتتة وتلافي الازدواجية فيما بينها.

■ تحسين منصات تنسيق الحماية الاجتماعية الوطنية وتعزيز استجابات الحماية الاجتماعية المتكاملة، وذلك من خلال تعزيز التنسيق بين برامج الحماية الاجتماعية القائمة على المساهمة وتلك غير القائمة على المساهمات وكذلك بين مختلف القطاعات، ومن ضمنها الصحة والتعليم، والتوظيف، من خلال الإحالات وإدارة الحالة، وضمان مشاركة جميع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية في مجال الحماية الاجتماعية.

■ تعزيز جمع البيانات والمعلومات المتكاملة والتدقيق والرصد والتقييم والتواصل وكذلك أنظمة إدارة المظالم والشكاوى لضمان تحديد المحتاجين والوصول إليهم وتوفير الحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية عالية الجودة.

■ الاستثمار في تطوير سجلات حماية اجتماعية موحدة ومتكاملة لضمان التنسيق بين مؤسسات وبرامج الحماية الاجتماعية، وفي رقمنة خدمات الحماية الاجتماعية - بما في ذلك المدفوعات - لتسهيل الوصول إليها وزيادة الشفافية والمساءلة، مع الحفاظ على خصوصية وحماية البيانات.

■ ضمان مشاركة المواطنين والعاملين وأصحاب العمل والمستفيدين، من خلال حوار مجتمعي، في الحوكمة الرشيدة لأنظمة الحماية الاجتماعية وتعزيز مشاركة وتمكين الحكومات المحلية والمجتمع المدني والمؤسسات الدينية في عملية وضع سياسات خاضعة للمساءلة بحيث تكون تشاركية وشفافة ومملوكة وطنياً بالتعاون مع الهيئات الأممية والجهات الفاعلة الدولية.